

الاستخدام تنوذة تصفته عضوا ذا مكانة بارزة في لجنة القوات المسلحة لكي يحبل وزارة الدفاع على أن تسحب لاسرائيل بتسديد قيمة المساعدة بشروط أكثر تساهلا بكثير مما هو متبع عادة . (ان الشروط المعتادة لتسديد ثمن المبيعات من المعدات العسكرية تقضى بالتسديد في غضون عشر سنوات بفائدة معادلة لسعر الفائدة التجارية المسائد في الولايات المتحدة) .

وفي اواخر تشرين الثاني ١٩٧١ تحرك جاكسون من جديد لرصد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية جديدة لاسرائيل ، فأن موافقة مجلس الشيوخ على هذا القرض بأغلبية ٨٢ ضد ١٤ . وقد تحرك جاكسون في هذا الاتجاه عندما بدا له ان برنامج المعونات الخارجية الذي كسان في طور المناقشة لن يحظى بموافقة مجلس الشيوخ . ولكن التطورات سارت فيما بعد بصورة مقابرة لما توقع جاكسون اذ أقر مجلس الشيوخ التقرير حول برنامج المعونات الخارجية عشية انقضاء دورة انعقاده في ١٧ كانون الاول . وقد اشتمل برنامج المعونات هذا على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار كقرض لتسديد المبيعات من المعدات الحربية خصص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار منها لاسرائيل وحدها . وتحرك الاسرائيليون على جبهة اخرى من برنامج المعونات الخارجية ، فطلبوا ٢٠٠ مليون دولار اخرى من « مساعدات الدعم » بتعطين بان التفقات الباهظة على اغراض الدفاع قد سببت ضائقة شديدة في موجوداتهم من العملات الاجنبية . وكانت الحكومة الامريكية قد استحدثت ، خلال السنوات القليلة الماضية ، ما يسمى « بمساعدات الدعم » كوسيلة لدعم ميزانية كل من فيتنام الجنوبية ، وفي نطاق أضيق ، ميزانية كمبوديا . ولذلك واجه الطلب معارضة من مختلف الجهات الحكومية المختصة . ورغم ذلك ، أفلح السناتور جاكوب جافيتس في تضمين برنامج المعونات الخارجية اثناء مناقشته في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ مبلغ ٨٥ مليون دولار كمساعدة لاسرائيل .

وفي وقت سابق لهذا عندما كان برنامج المعونات الخارجية ما زال تحت المناقشة في مجلس النواب أبلغ جون حنا مدير وكالة الائتماء الدولية ، بصورة سرية ، النائب أوتو بايسمان وهو ديموقراطي من لويزيانا ، ورئيس اللجنة الفرعية للمعاليات

الخارجية المترعة من لجنة الاعتمادات في مجلس النواب بان وكالة الائتماء الدولية ستحجز اعتماد مساعدات الدعم لاسرائيل ولن تصرفه اذا ما أقر الكونغرس مثل هذا الاعتماد . وفي ١١ تشرين الثاني ، عندما كان برنامج المعونة الخارجية ما زال في طور المناقشة في مجلس الشيوخ تحرك جاكسون لمواجهة هذا التهديد بعدم صرف الاعتماد لاسرائيل نكتب الى وزير الخارجية وليم روجرز : « انني أطلب ضمانا منك بأن الاعتمادات التي سيتم اقرارها ستبقى كاملة وفق الاغراض التي أقرت لها » . وقد طلب جاكسون من روجرز تعهدا كتابيا بذلك ، غير ان روجرز استنكف عن ذلك في مكالمة هاتفية ، ولكن عندما اصبح برنامج المعونة يواجه خطر عدم الاقرار في مجلس الشيوخ ، شعر روجرز ان عليه ان يعطسي الضوء الاخضر بالاستجابة لطلبات جاكسون ، وبناء عليه اتفق كل من روجرز وجاكسون وهيو سكوت على ان يعلن سكوت في قاعة مجلس الشيوخ ان الحكومة ملتزمة بالامراج عن الاعتمادات المرصودة في برنامج المعونة وصرفها وفق ما يقره الكونغرس . (وفي نهاية المطاف تقرر في جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ ، بناء على توصية من السناتور فولبرايت ، تخفيض حصة اسرائيل الى خمسين مليون دولار بدلا من ٨٥ مليون) .

يقول جون ريتشاردسون المدير التنفيذي والسكرتير للهيئة الامريكية لاعانة اللاجئين في الشرق الادنى ويأيد انصار القضية العربية في الشرق الأوسط : « ان معظم أعضاء مجلس الشيوخ يصيهم نوع من ارتجاف الركب تجاه اسرائيل » . ويضيف ريتشاردسون قائلا : « حذ هجري مثلا ، انه يرفض مناقشة قضايا الشرق الأوسط حتى مع موظفيه ومساعديه ، فهو منطلق تماما ازاء أية وجهة نظر اخرى عدا وجهة النظر الاسرائيلية » . ورغم ذلك ، هنالك اقلية من أعضاء مجلس الشيوخ ينحفظون في التأييد التام لوجهة النظر الاسرائيلية . ومن هؤلاء السناتور فولبرايت ، والسناتور ألين أليندر وهو ديموقراطي من ولاية لويزيانا ورئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ ، والسناتور مارك هاتفيلد وهو جمهوري من ولاية اوريجون ، والسناتور هنري بلون وهو ديموقراطي من ولاية أوكلاهوما ، ويطلق عليه رجال الدعاية الاسرائيلية لقب « سناتور النفط » . ويقول ريتشاردسون : « ان السناتور هاتفيلد هو الشواذ الذي يثبت